واقــع إســتخدام وســائل الدفــع الإلكترونيــة فــي الاقتصــاد الليبــي ودورهــا فــي معالجــة أزمــة الســيولة النقديــة

أ. محمود أحمد دنف
محاضر وباحث بقسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

أ. أحمد أحمد دنف
محاضر وباحث بقسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

1-5 المقـــدمة

يحظى موضوع السيولة النقدية باهتمام بالغ من قبل كافة فئات المجتمع، فهي محط أنظار الجميع وذلك لما تمثله من أثر كبير على مستوى المعيشة والرفاهية الذي قد تتمتع به هذه الفئات على المدى القريب أو البعيد على حدٍ سواء. فهي بمثابة الوقود الذي يحرك النشاط الاقتصادي ويغديه، فمن خلال توفر القدر المناسب من النقود داخل الاقتصاد، يمكن للأفراد و الشركات والحكومات القيام بجميع عمليات الانفاق التي تمثل طلبا حقيقيا على السلع والخدمات يؤدي الى تحريك عجلة الاقتصاد ويدفعه نحو الأمام . ويعتبر القطاع المصرفي في الدولة أحد أهم القطاعات الرئيسية الداعمة للاقتصاد والذي يمكن من خلاله توفير الموارد المالية اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادي على الوجه المطلوب وبالتالي تحقيق الاستقرار النقدي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي للبلاد.

إن أي خلل قد يطرأ على الوضع التوازني بين كمية النقود المتداولة داخل الاقتصاد وحجم السلع والخدمات المتداولة، لابد وأن يؤدي حتما إلى ظهور مشاكل إقتصادية خطيرة قد تضر بحياة المواطن الليبي ومعيشته ما لم يتم تدارك الأمر، فمشكلة التضخم أو انخفاض القوة الشرائية للعملة وعدم ثبات سعر الصرف ما هي الا مشاكل ثانوية ناتجة عن هذا الخلل الاقتصادي. كما أن مشكلة نقص السيولة النقدية (الكاش) التي تعاني منها كافة المصارف العاملة داخل الاقتصاد في هذه الفترة، ما هي إلا أحد أهم مظاهر وسمات هذا الوضع النقدي المتردي للاقتصاد، وهذا ما دفع بالعديد من المتخصصين والخبراء الاقتصاديين الى إطلاق العديد من الدعوات التي تنادي بضرورة الوقوف أمام هذه المشكلة وايجاد الحلول لها وعلاجها عن طريق التوسع في إدخال واستخدام وسائل جديدة للدفع تكون قادرة

على التأثير إيجابيا وبشكل مباشر في حل هذه المشكلة أو على الأقل التقليل من حدتها . كنظام الدفع الالكتروني الذي يتعامل بالنقود الالكترونية أو النقود الرقمية . حيث يعتقد الكثير من هؤلاء الخبراء أن استخدام مثل هذا النظام يعتبر بمثابة الحل الأمثل لمعالجة مشكلة نقص السيولة التي تلقي بظلالها على كافة مناحي الحياة اليومية للمواطن الليبي البسيط.

فظهور النقود الالكترونية ووسائل الدفع الالكترونية وحضورها بقوة في المعاملات الاقتصادية اليوم، قد جلب لنا العديد من النقاشات و المناظرات حول دورها في تحقيق الإستقرار النقدي من خلال قدرتها على استبدال العملة في التداول ومعالجة مشكلة أزمة نقص السيولة النقدية التي قد تواجه العديد من الاقتصادات اليوم.

وبناء على ما تقدم، فقد جاء هذا البحث ليقدم وصفا دقيقا للمشهد النقدي في البلاد مبنيا على التحليل العلمي يمكن من خلاله معرفة الدور الذي قد يلعبه هذا النوع الجديد من وسائل الدفع الإلكترونية في معالجة أزمة السيولة النقدية التي تعتبر العامل الحاسم لتحقيق الاستقرار النقدي وصولا للاستقرار الاقتصادي.

2-5 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة البحث في المعاناة الشديدة التي يتعرض لها المواطن الليبي اليوم بسبب سوء إدارة الجهاز المصرفي لموارده المالية ، والذي نتج عنه نقص في السيولة النقدية لديه (النقود الورقية)، الأمر الذي حد من قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه العملاء، وهذا بدوره أضعف الثقة في هذا الجهاز وفاقم من الأزمة التي لا تنحصر آثارها السلبية على المواطن وحسب بل تمتد آثارها لتشمل كافة جوانب الحياة الاقتصادية. فنقص السيولة يؤدي إلى انخفاض في الطلب الكلي على مستوى الاقتصاد ، وهذا يقود إلى حدوث انكماش في النشاط الاقتصادي، حيث تكسد

الأسواق ويقل الإنتاج وتزداد البطالة.

ومن هنا ظهرت الحاجة الى البحث عن السبل الممكنة لمعالجة هذه الأزمة بأسرع وقت ممكن، كالتوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية على مستوى الاقتصاد وما قد يحدثه من أثر إيجابي في معالجة تلك الأزمة أو على الأقل التخفيف من حدتها.

3-5 أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث بشكل عام الى تحقيق ما يلي:

- التعرف على واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في المصارف الليبية أي على مستوى القطاع المصرفي ككل.
- بيان مدى قدرة هذه الوسائل أو الأدوات الجديدة للدفع في معالجة أزمة السيولة النقدية التي تعاني منها البلاد في الوقت الراهن.
- معرفة ما إذا كانت هناك معوقات تحول دون التطبيق الصحيح لوسائل الدفع الإلكترونية داخل القطاع المصرفي.
- إطلاع القارئ بأهمية وسائل الدفع الإلكترونية والدور الذي يمكن أن يلعبه التطبيق الصحيح لها في الرفع من مستوى الخدمات المصارفية المقدمة داخل الدولة.
- تقديم بعض المقترحات والتوصيات في ضوء النتائج المستخلصة من البحث والتي يمكن من خلالها المساعدة في علاج أزمة السيولة النقدية التي يعاني منها المجتمع وصولا الى تحقيق الإستقرار النقدي المنشود.

4-5 أهمية الدراسة

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع بحد ذاته، حيث يتمحور البحث حول دراسة واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الاقتصاد الليبي ودورها في معالجة أزمة

السيولة النقدية ، إضافة الى محاولة الوقوف على أثر تلك الوسائل الجديدة للدفع في رفع المعاناة عن المواطن الليبي البسيط نتيجة نقص السيولة النقدية داخل المصارف الليبية وعدم قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها تجاه عملائها . كذلك ستهتم الدراسة بمسألة جاهزية المصرف المركزي في استيعاب هذا النوع الجديد من وسائل الدفع الإلكترونية من عدمه خاصة على المدى القريب.

5-5 فرضيات الدراسة

يستند هذا البحث على الفرضيات التالية:

1. **الفرضية الأولى : يوجد أثر ايجابي لاستخدام وسائل الدفع الإلكترونية على أزمة السيولة النقدية القائمة.**
2. **الفرضية الثانية : تعتمد فاعلية وسائل الدفع الإلكترونية في معالجة أزمة السيولة النقدية القائمة على مدى تطور الجهاز المصرفي وجاهزيته في استيعاب هذه الأداة الجديدة للدفع.**

6-5 منهج الدراسة

إعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة و تحليل واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية على مستوى الاقتصاد الليبي وأثر ذلك في معالجة أزمة السيولة النقدية في الوقت الحالي، إضافة إلى اتباع المنهج الكمي (القياسي) عند تناول الجانب العملي للبحث مستعينان في ذلك على البيانات والإحصاءات المتوفرة، إضافة الى التقارير الرسمية المنشورة والمراجع التي لها صلة بموضوع البحث.

تقسيمات الدراسة

تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى أربعة أجزاء رئيسية ، يتناول الجزء الأول منها الأطار النظري والمفاهيمي لوسائل الدفع الإلكترونية وخصائصها وأنواعها المختلفة ،

بينما يوضح الجزء الثاني أزمة السيولة النقدية في ليبيا وبيان مفهومها ومظاهرها وأسبابها الحقيقية، في حين يركز الجزء الثالث على دراسة علاقة وسائل الإلكترونية بالسيولة النقدية وبيان واقع تطبيقها في الاقتصاد الليبي وأهم المعوقات التي قد تحد من القدرة على التوسع في استخدامها، بينما يخصص الجزء الرابع لعرض أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث والتي يمكن الاستفادة منها في معالجة المشاكل الاقتصادية الناتجة عن نقص السيولة لدى الجهاز المصرفي كتذبذب قيمة العملة وبالتالي عدم تحقيق الاستقرار النقدي للبلاد.

أولاً: ماهية وسائل الدفع الإلكترونية وخصائصها

تمثل وسائل الدفع الإلكترونية آخر وأحدث أنواع النقود المتداولة والمتعارف عليها اليوم، وهي أدوات مقبولة اجتماعيا تستخدم كوسيطا جيدا للتبادل ويمكن من خلالها تسهيل كافة المعاملات التجارية بين الناس، كما يمكن استخدامها أيضا في تسديد الالتزامات المالية. فهي جزء لا يتجزء من أدوات الدفع النقدية المستخدمة في عمليات البيع والشراء (المبادلات) التي تتم على المستوى المحلي والدولي ككل.

وقد ظهرت هذه الوسائل الجديدة للدفع وتطورت بالتزامن مع تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات التي تعتبر من أهم السمات المميزة للاقتصاديات الحديثة اليوم. لقد ساهم التطور التكنولوجي في ظهور اتجاه جديد لأنظمة الدفع النقدية، يسمى بنظام الدفع الالكتروني الذي يشير الى كل المعاملات التجارية التي يتم مباشرتها إلكترونيا بمساعدة الكمبيوترات والأجهزة الإلكترونية و الذي جاء ليحل شيئا فشيئا محل أنظمة الدفع التقليدية التي كانت ولا تزال سائدة في مجتمعاتنا اليوم .

ويقصد بوسائل الدفع الإلكترونية مجموعة الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات النقدية الأخرى كوسيلة دفع، ويكون الغرض منها

هو خلق رصيد قانوني في حساب العميل يستطيع استخدامه فيما بعد لإتمام المبادلات والمعاملات التجارية وغيرها من الإلتزامات الأخرى وهي تتمثل في البطاقات البنكية، والنقود الالكترونية، والشيكات الالكترونية. (سماح شعبور و مفتاح مرابطي، 2016). وقد يشار إليها على أنها مستودع للقيمة النقدية يحتفظ به بشكل رقمي بحيث يكون متاحا للتبادل الفوري في المعاملات. (نادر عبد العزيز شافي، 2017).

يتسم التعريف السابق الى حد ما بالعموم وعدم الوضوح، فهو لم يعطي مفهوما دقيقا ومحددا لوسائل الدفع الإلكترونية ولم يفرق بشكل عام بينها وبين وسائل أو أدوات الدفع التقليدية الأخرى، لذلك ظهرت عدة تعريفات أخرى حاولت إزالة ذلك الغموض وعدم الوضوح في مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية، كان من بينها وأكثرها شمولا ودقة التعريف الذي قدمه البنك المركزي الأوروبي والذي يصف فيه وسائل الدفع الالكترونية على أنها صيغ جديدة للنقود تحل محل النقود القانونية (الورقية و المعدنية) وهي عبارة عن قيم نقدية مخزنة رقميا على جهاز تقني معين (وسيط إلكتروني) يتمثل في البطاقات الإلكترونية والأجهزة الإلكترونية الأخرى كالكمبيوتر أو الموبايل، تستخدم على نطاق واسع لغرض إجراء ومباشرة كافة المدفوعات النقدية إلكترونيا عبر شبكة الإنترنت أو شبكة الإتصالات السلكية واللاسلكية، دون الحاجة الى وجود حساب بنكي عند إجراء المعاملات (الصفقة)، حيث تستخدم كسند لحامله أو أداة دفع مسبق (أداة محمولة مدفوعة مقدما). (Euoropean Central Bank,2000)

لقد زاد اهتمام العالم اليوم بأنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية واستخداماتها المتنوعة في كافة المجالات، لما لها من أهمية بالغة في إتمام كافة المدفوعات على المستوى الدولي بسرعة وبكفاءة مع سهولة في الإستخدام. كذلك لما تتمتع به هذه الأنظمة الالكترونية الجديدة للدفع من السرعة في تحويل الأموال واستلامها

ومعالجة اي نوع من المدفوعات، إضافة الى قدرتها على تخفيض التكاليف المتعلقة بعملية الدفع مقارنة مع الأنواع التقليدية الأخرى من النقود. كذلك قدرتها على تقليل المخاطر الناتجة عن استخدام وسائل الدفع التقليدية.

مما سبق نستنتج أن هناك مجموعة من الخصائص والسمات التي تميز وسائل الدفع الإلكترونية عن غيرها من النقود الأخرى، هذه الخصائص يمكن حصرها في النقاط التالية:

- أنها مبالغ نقدية مودعة في المصارف مثل النقود القانونية الكاش
- يتم تحريكها بواسطة بطاقات إلكترونية متنوعة ذات صيغ متعددة، أو من خلال تطبيقات خاصة تحمل على الموبايل أو على الكمبيوتر، أو من خلال أنظمة إلكترونية معينه
- يتم استخدامها لإجراء كافة التحويلات والمدفوعات.
- سهلة الحمل وآمنة تنطوي على قدر بسيط من المخاطر مقارنة مع الأنواع التقليدية الأخرى للنقود.
- يمكن بسهولة ويسر تتبع كافة المعاملات المالية التي تمت بواسطتها من خلال أنظمة الدفع الإلكترونية.

ثانيا: أنواع وسائل الدفع الالكترونية وكيف يمكن التفريق بينها وبين أنواع النقود المتداولة الأخرى

لقد تطورت وسائل الدفع الإلكترونية بشكل ملحوظ، خاصة في الثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين لتأخذ صيغا وأشكالا مختلفة ومسميات عديدة، هذه الصيغ أو الأنواع المختلفة لوسائل الدفع الالكترونية يمكن توضيحها في المخطط البياني التالي:

المخطط البياني رقم (1)

أنواع وسائل الدفع الإلكترونية

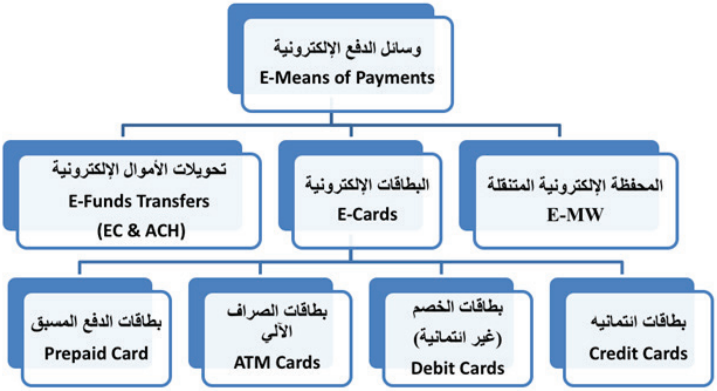

المصدر: أعد من قبل الباحثان

بالنظر الى معطيات الشكل السابق يتبين لنا بوضوح أن وسائل الدفع الإلكترونية المختلفة تنحصر في ثلاث أنواع رئيسية هي:

1. البطاقات الإلكترونية (E-Cards) وهي أربع أنواع رئيسية:

- بطاقات إلكترونية تتيح لحاملها فرصة الحصول على إئتمان (قرض) وتسمى (credit card)
- بطاقات إلكترونية لا تتيح لحاملها فرصة الحصول على إئتمان (قرض) وتسمى (debit card)
- بطاقات إلكترونية تستخدم فقط للسحب من ماكينات الصراف الآلي وتسمى (ATM card)
- بطاقات الدفع المسبق وهي بطاقات تشحن ويودع بها رصيد معين ثم تستخدم بعد ذلك حتى ينفذ الرصيد ثم تشحن مرة أخرى وهكذا... وتسمى (prepaid card)

هذه البطاقات منها ما يستخدم عبر شبكة الإنترنت ومنها ما لا يتطلب توفر الإنترنت لاستعمالها وهي تقسم عادة الى نوعين رئيسيين هما: **(الموقع الرسمي للبنك المركزي الأوروبي على الإنترنت)**

- المنتجات الإلكترونية الصلبة وتسمى online أو hardware based product، وهي تعتمد على الإنترنت وتستخدم في المعاملات ذات الوجه الواحد، ومثال ذلك تلك السحوبات التي تتم من خلال البنك والتي تكون من طرف واحد. إن الفائدة من هذا النوع من النقود الإلكترونية تتمثل في تخفيض التكلفة الخاصة بعملية السحب، فهي تتضمن استخدام ورق أقل في العمل لأنها معاملات من جانب واحد، إلا في حالات معينة كحالات الغش والحالات غير القانونية للاستخدام.
- المنتجات الإلكترونية التي لا تعتمد على الإنترنت وتسمى offline أو soft-ware based product، أو المنتجات الناعمة وهي تتضمن بطاقات الإئتمان والبي بال (PayPal) وتعتبر المعاملات التي تتم بها معاملات ذات وجهين. وهذا يعني أن العميل أو المستخدم يستطيع استرداد أو إعادة أو استئناف المعاملة أو إلغاءها خلال فترة زمنية محددة ومعروفة عادة ما تكون 72 ساعة.

2. المحفظة الإلكترونية المتنقلة وتسمى (Electronic mobile wallet) وهي محفظة مالية يتم خلقها وإدارتها إلكترونيا بواسطة شركات الخدمات المالية من أجل العملاء كل على حدى. حيث يقوم العميل إبتداءا بإيداع مبلغ مالي معين لحسابه في هذه المحفظة، ومن ثم يتم إدارة وتسوية كافة المعاملات المالية التي تخصه إلكترونيا.

3. تحويلات الأموال الإلكترونية (Electronic Funds Transfare) وهي تشمل جميع حركات الأموال المباشرة من حساب إلى آخر ومن مكان إلى اخر.

ولقد شاع استخدام مثل هذا النوع من المعاملات على نطاق واسع من قبل البنوك، كما اصبحت شعبيتها تتزايد بشكل مضطرد حتى على مستوى الافرادخاصةً في السنوات الاخيرة من العقد الماضي. ويعد معاملات المقاصة الآلية أو ما يعرف بمنظومة تسوية الحوالات الصغيرة الحجم (ACH) الشكل الأكثر شيوعًا لها، وهي تستخدم عادة للمدفوعات المتكررة مثل شيكات الرواتب وفواتير الخدمات العامة. بعض التجار يستخدمونها في معاملاتهم لمرة واحدة. تعتبر معاملات ACH مثلها مثل الشيكات باستثناء أنها إلكترونية بالكامل. يضاف إلى ذلك المدفوعات الإلكترونية التي تتم عبر نقاط البيع والتي تسمى Point of Sales Payments.

(Stephen G. Cecchetti & Piti Disyatat, 2010)

للتفرقة بين وسائل الدفع الإلكترونية ووسائل الدفع التقليدية الأخرى، يستخدم المختصون عادة مجموعة من المعايير يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (1)

مقارنة بين وسائل الدفع التقليدية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة.

المعيار الذي يتم على أساسة المقارنة	وسائل الدفع التقليدية (النقود القانونية)	وسائل الدفع الإلكترونية (الرقمية)
1. طريقة خلقها	يتم خلقها بواسطة السلطة النقدية في البلاد (البنك المركزي) وهي تقتضي المرور بمراحل معقدة من أجل طباعة هذه النقود بدءا بالتصميم ووصولا الى عملية الطباعة الفعلية لها سواءا كانت عملة ورقية أم معدنية.	يتم خلقها في مرحلة لاحقة بعد إجراء عملية إيداع فعلي للنقود القانونية لدى المصرف وقد يتم خلقها بدون الحاجة الى القيام بمثل هذه الإجراءات.

2. الأداء	ذات كفاءة وفعالية أقل	ذات كفاءة وفعالية عالية في الأداء
3. التكلفة	ذات تكلفة منخفضة	ذات تكلفة مرتفعة نسبيا وذلك لحتمية استخدام التكنولوجيا فيها
4. القابلية للتخزين	قابلة للخزن ولكنها تحتاج لمساحات كبيرة لذلك	قابلة للخزن إلكترونيا وبالتالي لا تحتاج إلى توفر أي مساحة للخزن
5. نسبة المخاطرة	تحتوي على نسبة مخاطرة كبيرة	نسبة المخاطرة قليلة جدا
6. نسبة الأمان	منخفضة	مرتفعة وذلك لعدم قدرة الأفراد على استخدامها إلا بتوفر معلومات معينة عن صاحب البطاقة
7. المرونة في التحويل	قليلة مرونة في التحويل من مكان لآخر ومن دولة لأخرى	عالية المرونة في التحويل من مكان لآخر ومن دولة لأخرى بسهولة ويسر عبر أنظمة الدفع الإلكترونية

المصدر: أعد من قبل الباحثان

وتجدر الإشارة هنا الى أن استخدام هذه الوسائل الجديدة للدفع على أرض الواقع يتطلب وجود مؤسسات ضخمة تدعمها (قطاع بنكي خاص، حكومات، تقنية، تجارة)، وسوقا يتم فيه تبادل النقود بالسلع والخدمات عن طريق هذه الأدوات.

ثالثا: السيولة النقدية

يعد مصطلح السيولة النقدية من المصطلحات الأكاديمية التي عنى بها الكثير من الباحثين والمتخصصين أيما عناية، ويمكن تلمس ذلك من خلال كثرة الكتب والمراجع العربية والأجنبية التي تتحدث عن موضوع السيولة النقدية وتفصل فيها،

إلا أنه وللأغراض البحثية سيقتصر تحليلنا فقط على إعطاء شرحا موجزا لمفهوم السيولة النقدية تمهيدا للدخول مباشرة في أزمة السيولة النقدية موضحين اهم مظاهرها وأسبابها وذلك بشكل أكثر تفصيلا وكما يلي:

يعبر مصطلح السيولة كما عرفته المفوضية الأوروبية للشؤون الاقتصادية والمالية بوجه عام على أنها مدى السهولة في الحصول على النقود (جلال الدين، أكرم و بوهراوة، سعيد، 2010). في حين عرفت لجنة بازل السيولة بأنها القدرة على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالإلتزامات عند مواعيد استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة (لجنة بازل، 2008). أما من وجهة النظر المصرفية فتشير السيولة الى مقدار النقد أو الأصول الشبيهة بالنقد في الميزانية العامة للمصرف والتي تمثل إجمالي كمية النقود السائلة التي يحتفظ بها المصرف في خزينته على هيئة نقود كاش لغرض تلبية طلبات المودعين وهي عادة تكون نسبة مئوية من إجمالي الودائع الموجودة لدى المصرف ولا يستثمرها المصرف بل تبقى معطلة وهي تحميه من مخاطر الإفلاس بالرغم من أنها قد تؤثر على ربحيته. يضاف إلى ذلك النقود الموجودة في أجهزة الصراف الآلي ATM وكذلك رصيد المصرف (ودائعه) لدى المصارف الأخرى.

بينما يعتبر مفهوم السيولة النقدية من وجهة النظر الاقتصادية أوسع وأشمل من ذلك بكثير، حيث يقصد بها العرض النقدي على مستوى الاقتصاد ككل وهو يتضمن شيئين:

1. العرض النقدي بمفهومه الضيق والذي يتكون من الودائع تحت الطلب، إضافة إلى العملة خارج الجهاز المصرفي (لدى الجمهور) .

Money Supply (M1) = Currency in the hand of public + Deposit Accounts

2. العرض النقدي بمفهومه الواسع وهو يشمل بالإضافة إلى العرض النقدي بمفهومه الضيق الودائع الزمنية.

Money Supply (M2) = Currency + Deposit Accounts + Time Deposits

أما مفهوم إدارة السيولة فهو يختلف قليلا عن مفهوم السيولة حيث عرفه البنك المركزي الماليزي أنه مدى قدرة المصارف على الاحتفاظ بتدفقات نقدية كافية لمواجهة أي سحوبات كبيرة قد تحدث بشكل فجائي أو غير معتاد. (Bank Negara Malaysia , 2002)

وعليه نقول أن احتفاظ المصارف بقدر كافي من السيولة النقدية يعتبر أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لها. فمن ناحية يساعدها على تلبية احتياجات التمويل لعملياتها المختلفة، ومن ناحية أخرى يساعدها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين كتلبية طلبات السحب وتمويل القروض الجديدة للعملائها.

إن أي نقص قد يطرأ على كمية السيولة النقدية لدى تلك المصارف يعتبر ببساطه أسرع مسار للفشل بالنسبة لها، لأن فشل المصارف في الوفاء بالتزاماتها بسبب الإفتقار الى السيولة الكافية سيؤدي الى ضعف الائتمان ومن ثم فقدان ثقة الدائنين، الأمر الذي يقود الى إنهيار المصرف وإفلاسه في نهاية المطاف.

إن حسن إدارة السيولة النقدية من قبل الجهاز المصرفي تكمن في الموازنة بين الإبقاء على نسبة كافية من تلك السيولة للوفاء بالتزامات المتعاملين، واستثمار جزء منها لتحقيق الربحية لهم.

وللتأكد من ذلك وضعت لجنة بازل (3) بعد حدوث الأزمة المالية العالمية في سنة 2008 متطلبات سيولة صارمة للمصارف تضمن من خلالها سلامة النظام المصرفي تمثلت في زيادة متطلبات رأس المال وتعزيز جودة رأس المال للقطاع المصرفي حتى

يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترة التقلبات الاقتصادية الدورية، وقد اقترحت اتفاقية بازل الجديدة إعتماد نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة: (معهد الدراسات المصرفية، 2012)

- الأولى هي نسبة تغطية السيولة (LCR) Liquidity Coverage Ratio والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً.
- أما النسبة الثانية فهي صافي معدل التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR) وهي تستخدم لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها التأكد من توفر مصادر تمويل مستقرة للبنوك لممارسة أنشطتها.

وبالنظر لواقع الجهاز المصرفي الموجود لدينا اليوم نلاحظ إفتقاره الى ذلك، حيث أدى سوء إدارة المصارف التجارية العاملة في ليبيا لمواردها المالية الى عدم قدرة هذه المصارف على توليد إيرادات تفوق نفقاتها وهو ما أدى الى مضغ أو تآكل في السيولة النقدية *liquidity crunch* الموجودة لديها، نتج عنه في نهاية المطاف ما نراه اليوم من أزمة خانقة في السيولة النقدية على مستوى الاقتصاد.

تشخيص أزمة السيولة النقدية القائمة:

من أجل تحليل أسباب أزمة السيولة النقدية لدى الجهاز المصرفي، من المفيد أن نبدأ من أساسيات العمل المصرفي. حيث تتعامل البنوك التجارية عادة في الاقراض القصير والإقراض طويل الاجل وبذلك توفر خدمة أساسية لنا، فهي تخلق الائتمان الذي يسمح للاقتصاد الحقيقي في النمو والتوسع. ومع ذلك تستند خدمة إنشاء الائتمان هذه إلى هشاشة متأصلة في النظام المصرفي. فإذا استحوذ المودعون على حركة جماعية من عدم الثقة وقرروا سحب ودائعهم في نفس الوقت، فستكون

البنوك غير قادرة على تلبية هذه السحوبات لأن أصولها غير سائلة وبذلك تندلع أزمة السيولة. ففي الأوقات العادية عندما يكون الناس على ثقة في البنوك، لا تحدث هذه الأزمات، لكن الثقة يمكن أن تتبخر بسرعة. فمن يرغب في وضع أمواله في مصرف لا يمكنه توفير النقود للعملاء عند الطلب.

إن عدم وجود توازن بين حركة الإيداع والتي تمثل تدفق نقدي داخل للجهاز المصرفي، وحركة السحب التي هي تدفق نقدي خارج يسبب خللا جوهريا في عمل النظام المصرفي، الأمر الذي ينعكس سلبا على النظام الاقتصادي ككل.

إن بداية المشكلة في حقيقة الأمر راجعة الى انخفاض نسبة الإيداعات التي تزايدت بسبب فقد الثقة في هذا الجهاز نتيجة عدة عوامل من أهمها وقف خدمة تحويل الأموال إلى الخارج، وعدم الحفاظ على سرية بيانات العملاء الشخصية والمالية وما ترتب عنها من حالات خطف وسرقة وإبتزاز. حيث انخفضت حجم الودائع تحت الطلب لدى المصارف التجارية من 1,742.4 مليون دينار في نهاية سنة 2016 إلى حوالي 1,012.5 مليون دينار في نهاية سنة 2017 وذلك حسب تقارير مصرف ليبيا المركزي (**بيانات مجمعة**). وهذا أدى في نهاية الأمر إلى ارتفاع نسبة السحوبات من قبل العملاء التي فاقمت من الأزمة التي وقف الجهاز المصرفي عاجزا أمامها.

مظاهر أزمة السيولة النقدية في المصارف الليبية:

يمكن تلخيص أهم مظاهر أزمة السيولة النقدية القائمة في النقاط التالية:

- إنخفاض نسبة الإيداعات النقدية من قبل العملاء مقابل ارتفاع نسبة السحوبات النقدية من الودائع تحت الطلب الموجودة لدى المصارف التجارية خاصة في بداية الأزمة.
- ارتفاع نسبة التفضيل النقدي لدى الجمهور بسبب حالة عدم التأكد أو اليقين

لما ستؤول إليه الأوضاع الاقتصادية مستقبلا ، الأمر الذي أدى الى تفاقم المشكلة وتحولها في وقت قياسي إلى أزمة سيولة حقيقية على مستوى الاقتصاد.

- ارتفاع رغبة الأفراد في تحويل جزء كبير من مدخراتهم سواء الموجودة خارج الجهاز المصرفي أو الموجودة كودائع تحت الطلب لدى الجهاز المصرفي إلى مدخرات أجنبية في شكل عملة أجنبية (دولار) بغرض الإستفادة من الزيادة الحاصلة المستمرة في سعر الصرف الخاص بالسوق الموازية نتيجة الطلب المتزايد على الدولار من قبل كافة فئات المجتمع للأغراض التجارية والعلاجية والدراسية وبالتالي إمكانية الحصول على هامش ربح كبير. الأمر الذي زاد من نسبة السحوبات النقدية وتسبب في تفاقم الأزمة.
- انتشار ظاهرة بيع الصكوك والشيكات المصدقة بالكاش واستغلال التجار لهذا الوضع النقدي المتردي والتربح الفاحش منه.
- تسجيل إزدحام كبيرا وطوابير أمام كافة المصارف العاملة في الاقتصاد الليبي بجميع فروعها ووكالاتها ، ووقوع مشادات وفوضى على مستوى هذه الفروع والوكالات في كثير من الأحيان
- التذمر والسخط الكبير في أوساط زبائن تلك المصارف، الأمر الذي فاقم من المشكلة وتسبب في عرقلة العمل داخل هذه المصارف وشل عدد كبير منها.

الأسباب الحقيقية وراء حدوث أزمة السيولة النقدية في المصارف الليبية:

لقد ساعدت الظروف التي مرت بها ليبيا عقب الثورة، كذلك المعطيات المحلية والدولية القائمة خاصة خلال السنتين الأخيرتين من عمر الثورة الى تشكل مجموعة من العوامل والأسباب التي أثرت سلبا على الأوضاع الاقتصادية الداخلية لليبيا وأدت

إلى ظهور أزمة خانقة في السيولة النقدية لدى الجهاز المصرفي القائم. كان من بين هذه الأسباب وأكثرها تأثيرا ما يلي:

- التوسع الكبير في الإنفاق العام من قبل الحكومة عقب الثورة وخصوصا المرتبات والذي تزامن مع حدوث إنخفاض كبير في عائدات الدولة من النفط بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية لتصل الى 49 دولار للبرميل في سنة 2015 (سليمان الشحومي،2016).

- حدوث تراجع كبير في صادرات النفط نتيجة الهجمات المتكررة على الحقول النفطية ، الأمر الذي أدى إلى تدني في مستوى الدخل من العملة الأجنبية وبالتالي حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة .

- الإجراءات التي اتخذها رئيس ديوان المحاسبة في سنة 2015 والتي تتعلق بتجميد أرصدة بعض كبار التجار ورجال الأعمال العاملين داخل السوق الليبي ، الأمر الذي أدى إلى عزوف الكثير من التجار ورجال الأعمال العاملين في السوق الليبي عن إيداع ما لديهم من نقود ورقية كاش لدى المصادف التجارية خشية تعرضهم مستقبلا لمثل هذه الإجراءات، وهو ما زاد من حدة السحوبات النقدية التي حدثت عقب تلك الفترة.

- الإنقسام السياسي الذي شهدته البلاد والذي نتج عنه انفلات أمني كبير أدى إلى وقف الدعم المالي للبلاد من قبل المجتمع الدولي.

- الإنقسام المؤسسي والإدارى الذي شهدته البلاد ، خاصة ذلك الذي حدث للبنك المركزي وتداعياته على إدارة السيولة داخل الاقتصاد.

- الوضع الأمني الهش والفوضى الأمنية التي أصابت البلاد خاصة خلال السنتين الأخيرتين من عمر الثورة والتي أدت الى الحد من قدرة البنك المركزي على توفير

السيولة النقدية لكافة المناطق والمدن الليبية بانتظام.

- ضعف رقابة وسلطة البنك المركزي على المصارف التجارية، الأمر الذي فاقم من أزمة السيولة النقدية القائمة.
- زعزعة الثقة في الجهاز المصرفي مما دفع الأفراد الى سحب أموالهم من المصارف وتفضيل الاحتفاظ بها في شكل سائل خارج الجهاز المصرفي.
- عدم وضوح الرؤية بشأن تحقيق الاستقرار وقيام الدولة القادرة على فرض الأمن في الوقت القريب. (المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، يونيو 2016).

مؤشرات واحصاءات حول وضع السيولة النقدية في الاقتصاد الليبي:

بلغ حجم السيولة النقدية خارج الجهاز المصرفي الموجودة لدي الجمهور حوالي 30,865.2 مليار دينار في نهاية سنة 2017 مقارنة مع 5,608.3 مليار دينار فقط في سنة 2008، و بحساب الأربعة مليارات دينار التي طبعت من قبل البنك المركزي في البيضاء في بداية الربع الأول من سنة 2016، نجد أن إجمالي حجم السيولة النقدية خارج الجهاز المصرفي الفعلي هو 34,565.2 مليار دينار، وهو رقم كبير جدا مقارنة مع الكمية المثلى من النقود اللازمة لإدارة الاقتصاد والتي قدرها العديد من الاقتصاديين بحوالي فقط 8 مليارات دينار. لقد نمت السيولة النقدية خارج الجهاز المصرفي خلال هذه الفترة بنسبة تفوق الستة أضعاف وكما هو مبين من خلال الرسم البياني التالي. (مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الأول، 2018).

الشكل البياني رقم (1)

اعد من قبل الباحثان إعتمادا على بيانات مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية 2017.

كذلك فقد بلغت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب المفروضة من قبل المصرف المركزي في نهاية سنة 2017 بالتحديد 20% مقارنة ب15% قبل سنة 2009 . (مصرف ليبيا المركزي، مركز البحوث والإحصاء).

كما بلغت سرعة دوران الوحدة النقدية داخل الاقتصاد حوالي 0.20 في نهاية عام 2017 وهي تعتبر ضعيفة جدا ، مما يعكس حالة الركود والكساد الاقتصادي للاقتصاد الليبي

أما فيما يتعلق بنسبة التفضيل النقدي للأفراد داخل الاقتصاد الليبي فقد بلغت حوالي 5 . وهي تعني أن لكل دينار ليبي يتم إنفاقه في الاقتصاد هناك خمس دنانير يتم الاحتفاظ بها خارج الجهاز المصرفي.

مما سبق نستنتج أن لدينا فائض كبير في السيولة النقدية الموجودة خارج الجهاز المصرفي وليس نقص في السيولة ، وهذا يؤكد لنا أن أزمة السيولة القائمة تنحصر

في نقص النقود الورقية (الكاش) داخل الجهاز المصرفي اللازمة لتلبية طلبات السحوبات اليومية من قبل المودعين بسبب تسرب تلك النقود خارج دائرة التدفق النقدي للاقتصاد وعدم عودتها للجهاز المصرفي مرة أخرى. ونعني بذلك إنقطاع حلقة دوران النقود داخل الاقتصاد. وكما هو مبين من خلال الشكل التوضيحي التالي:

شكل توضيحي يبين حلقة دوران النقود داخل الاقتصاد

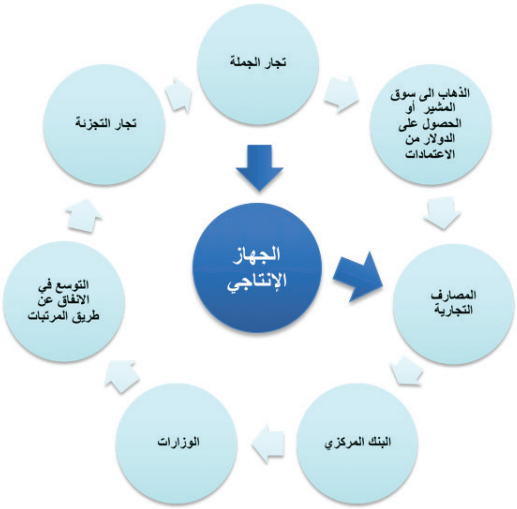

المصدر: اعد من قبل الباحثان

يصف الشكل السابق دائرة تدفق النقود في الاقتصاد التي تبدأ بالبنك المركزي الذي تتجمع لديه أموال الدولة حيث يقوم بضخ هذه الأموال في الاقتصاد عن طريق الحكومة ووزاراتها المختلفة. تنفق الحكومة هذه الأموال على المواطنين في شكل مرتبات تذهب جلها الى تجار التجزئة في شكل انفاق استهلاكي، ثم تنتقل هذه الأموال من يد تجار التجزئة الي يد تجار الجملة الذين لا يعيدون هذه الأموال الى الجهاز المصرفي مرة أخرى لانعدام الثقة في هذا الجهاز، و هنا مكمن الداء، فعندما يكون الاقتصاد انتاجي سيمتص هذه الأموال من تجار الجمله ثم يعيد

ضخها مرة أخرى في جسم الاقتصاد بشكل غير مباشر عن طريق الأفراد العاملين فيه وبالتالي تكتمل حلقة تدفق النقود في الاقتصاد ، ولكن الذي يحصل في الواقع هو أن الاقتصاد غير انتاجي، الأمر الذي يترتب عليه وجود فجوة بين الطلب على السلع والخدمات وعرضها في السوق، وهذا يفرض على تجار الجملة اللجوء الى الإستيراد من الخارج لسد هذه الفجوة، مما يخلق طلبا على العملة الصعبة التي يعجز الجهاز المصرفي في ظل الظروف الراهنة عن توفيرها ، فيتجه هؤلاء التجار إلى الحصول على هذه الأموال من السوق الموازية وتجار العملة الذين يتحكمون في سعر الصرف وبالتالي تتدفق العملة المحلية خارج الجهاز المصرفي وهذا ما يفسر ارتفاع المعروض النقدي خارج الجهاز المصرفي.

رابعا: واقع استخدام وسائل الدفع الالكترونية في الاقتصاد الليبي ودورها في معالجة الأزمة.

للتعرف على واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الاقتصاد الليبي، تطلب الأمر أولا الوقوف على أهم المؤسسات المالية المسؤولة عن إدخال وإدارة هذه الوسائل الجديدة للدفع للسوق الليبي، وثانيا بيان الأنواع المختلفة المستخدمة منها فعليا على أرض الواقع وحجم هذه المعاملات كما يلي:

برزت على الساحة الليبية مجموعة من الشركات الخاصة التي تعمل في مجال الخدمات المالية والتقنيات المالية، هذه الشركات كان لها أثر بالغ في إدخال وتطبيق أنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية في السوق الليبي وتعريف الجمهور بها ، مما ساهم في انتشارها بين جميع فئات المجتمع المختلفه. هذه الشركات يمكن تقسيمها الى مجموعتين رئيسيتين هما :

المجموعة الأولى وتضم عدة شركات لها القدرة على تقدم الخدمات المالية

الإلكترونية للجمهور عبر اتصالها بحساباتهم المصرفية الجارية مباشرة، وهذه الشركات هي شركة معاملات وشركة مسارات للخدمات المالية.

المجموعة الثانية وتضم عدة شركات ليس لها القدرة على الولوج لحسابات العملاء المصرفية بشكل مباشر لتقديم خدماتها المالية لهم، بل يتم ذلك عبر السماح لها بإنشاء محفظة إلكترونية يتم فيها إيداع مبالغ نقدية معينة ومن ثم يتم إدارة هذه المبالغ النقدية المتعلقة بكل عميل على حدى واستخدامها في خصم قيمة المعاملات الالكترونية التي يتم مباشرتها . وهذه الشركات هي شركة تداول وشركة إثمار وشركة دليل ليبيا للخدمات المالية وشركة المدار التي تقدم خدمة سداد التي يتم من خلالها دفع قيمة المشتريات المتعلقة بزبائنها عن طريق الموبايل.

تعتبر شركة معاملات للخدمات المالية على سبيل المثال هي أقدم الشركات العاملة في مجال الخدمات المالية في السوق الليبي وقد تأسست هذه الشركة سنة 1994 بموجب القرار رقم (611) الصادر من اللجنة الشعبية سابقا بهدف خلق النموذج الأمثل لقطاع الخدمات المالية الإلكترونية في ليبيا. وقد ساهمت الشركة منذ تأسيسها في إدخال وسائل الدفع الإلكتروني وتنوعها عبر إمتلاك الموزع الوطني وربط المصارف وإدارة الصرافات الآلية وبطاقات الدفع المسبق وطباعة الصكوك، والمشاركة في الندوات وورش العمل حيث أدت هذه المساعي إلى إرتفاع ملحوظ علي طلبات الخدمات الإلكترونية. (المصدر:شركة معاملات للخدمات المالية).

وفي المقابل ساهمت شركة مسارات للخدمات المالية والتي تأسست عام 2005 في تعزيز التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية عن طريق ادخال خدمة الدفع موبي كاش (الشراء عن طريق الهاتف المحمول) خلال شهر مارس سنة 2017 وكذلك بطاقات الدفع المسبق وخدمة تحويل الأموال المتوفرة لديهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى الجهود التي قام بها مصرف ليبيا المركزي في سبيل تحسين مستوى الخدمات المالية المتاحة في الاقتصاد الليبي والتي تمثلت في تبنيه لسياسة تطوير أنظمة الدفع الحالية وبما يتلاءم مع ما هو متاح دوليا ، حيث قام بإدخال ثلاث أنظمة جديدة للدفع الإلكتروني هي نظام المدفوعات والتسويات الإجمالية الفورية بين المصارف وتسمى (RTGS) ونظام تسوية الصكوك الإلكترونية الفورية (المقاصة الإلكترونية) والتي بدأ العمل بها في سنة 2009 وتم تطويرها في سنة 2016، وهذا النظام يتعامل بالقيم النقدية التي تفوق 10000 دينار ويسمى (ECC)، وأخيرا نظام تسوية المدفوعات والحوالات صغيرة الحجم والتي لا تتعدي القيمة النقدية لها 10000 دينار ويسمى (ACH). ولمزيد من التوضيح فإن معاملات ACH تعتبر مثلها مثل الشيكات تماما باستثناء أنها إلكترونية بالكامل.

(Stephen G, Cecchetti and Kermit L,Schoenholtz, 2015)

وفيما يلي بعض المؤشرات والإحصاءات حول واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الاقتصاد الليبي والمبينة في الجدولين رقم 3,2 التاليين:

جدول رقم (2)

عدد المعاملات التي تمت بواسطة مختلف وسائل الدفع الإلكترونية خلال الفترة 2016-2017

الفترة	عدد المعاملات التي تمت بواسطة البطاقات الإلكترونية	عدد البطاقات الصادرة من قبل الجهاز المصرفي على مستوى الاقتصاد	عدد نقاط البيع المسجلة على مستوى الاقتصاد	اجمالي عدد الصرافات الآلية الفعالة على مستوى الاقتصاد
2016	4,640,514	311,338	1050	398

2017	16,434,545	1,063,543	3558	533

المصدر: إعداد الباحثان إعتمادا على البيانات المقدمة من شركة معاملات، تداول، مسارات للخدمات المالية والمصرفية (بيانات غير منشورة).

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق نجد أن عدد المعاملات الإلكترونية التي تمت باستخدام البطاقات المصرفية على مستوى جميع المصارف خلال سنة 2017 قد بلغ حوالي 16,434,545 مليون معاملة مقارنة مع 4,640,514 مليون معاملة تمت خلال 2016 وبنسبة زيادة بلغت 300%.

كذلك بلغ إجمالي عدد البطاقات الإلكترونية المصدرة من قبل الجهاز المصرفي خلال سنة 2017 حوالي 1,063,543 مليون بطاقة مقارنة مع 311,338 ألف بطاقة خلال سنة 2016 وبنسبة زيادة 350%. الأمر الذي يدل على تزايد الإقبال على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية من قبل الجمهور نتيجة أزمة السيولة النقدية الحاصلة.

أما فيما يتعلق بإجمالي عدد الصرافات الآلية المستخدمة حتى بداية سنة 2018 فقد بلغت حوالي 533 ماكينة صرافة وهو ما لا يتناسب إطلاقا مع حجم التعاملات بالبطاقات الإلكترونية وعدد الفروع المصرفية الموجودة. إضافة إلى محدودية إجمالي عدد نقاط البيع على مستوى الاقتصاد الليبي أيضا والتي بلغت حوالي 3558 نقطة بيع في نهاية 2017 فقط.

وفيما يلي مزيدا من التوضيح حول متوسط قيمة المعاملات التجارية التي تمت على مستوى الاقتصاد وكما هو مبين في الجدول التالي رقم (3):

جدول رقم (3)

متوسط قيمة المعاملات التي تمت بواسطة مختلف وسائل الدفع الإلكترونية خلال الفترة 2016-2017

الفترة	متوسط قيمة المعاملات التي تمت بواسطة البطاقات الإلكترونية	متوسط حجم المعاملات التي تشملها المحفظة الإلكترونية	متوسط قيمة المعاملات التي تمت بواسطة نقاط البيع	متوسط قيمة المعاملات التي تمت بواسطة الانترنت
2016	129,134,640	غير متاح بالسوق	129,134,640	غير متاح بالسوق
2017	853,339,760	**4** مليون دينار	853,339,760	غير متاح بالسوق

المصدر: إعداد الباحثان إعتمادا على البيانات المقدمة من شركة معاملات، تداول، مسارات للخدمات المالية والمصرفية، إدارة العمليات المصرفية بمصرف ليبيا المركزي، (بيانات غير منشورة).

يتضح من بيانات الجدول السابق أن اجمالي متوسط القيمة النقدية للمعاملات التي تمت باستخدام البطاقة من قبل المستهلك الليبي على مستوى الاقتصاد حتى نهاية سنة 2017 قد بلغت حوالي 853,339,760 دينار مقابل حوالي 129,134,640 دينار خلال سنة 2016، أي بنسبة زيادة تفوق 600%.

أما فيما يتعلق بمتوسط قيمة المعاملات التي تمت بواسطة الإنترنت فهي غير متاحة في السوق نظرا لعدم وجود بطاقات فيزا تعمل أون لاين أي عبر شبكة الإنترنت، حيث أن كل البطاقات الإلكترونية هي بطاقات محلية ماعدا البطاقات الدولية الخاصة بمنحة أرباب الأسر الليبية من العملة الأجنبية الدولار وهي أيضا لا تعمل على الإنترنت إذ لا يستطيع المواطن استخدامها في عمليات الشراء التي تتم عبر شبكة الإنترنت وإنما يستطيع فقط سحب القيمة من ماكينات الصرافة الآلية

الدولية حيث قدر حجم المبالغ النقدية المخصصة لها حوالي 3 مليار دولار تقريبا.

كذلك بلغ متوسط القيمة النقدية لاستخدام البطاقة من قبل المستهلك الليبي حوالي 110 دينار شهريا خلال سنة 2016 مقابل حوالي 265 دينار خلال سنة 2017 وهو ناتج عن اتساع رقعة السلع المخصصة للشراء عن طريق البطاقات الإلكترونية.

(شركة تداول للخدمات المالية)

الشكل البياني رقم (2)

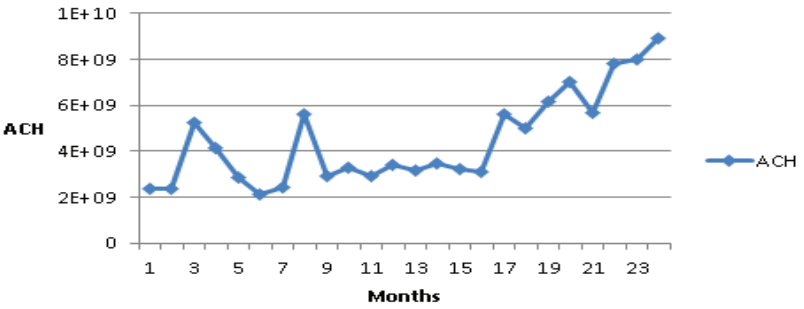

المصدر: أعد من قبل الباحثان اعتمادا على بيانات مصرف ليبيا المركزي حول معاملات ACH

الشكل البياني رقم (3)

تطور استخدام بطاقات الخصم
خلال اربعة وعشرين شهر بداية من 1-1-2016 وحتى 1-1-2017

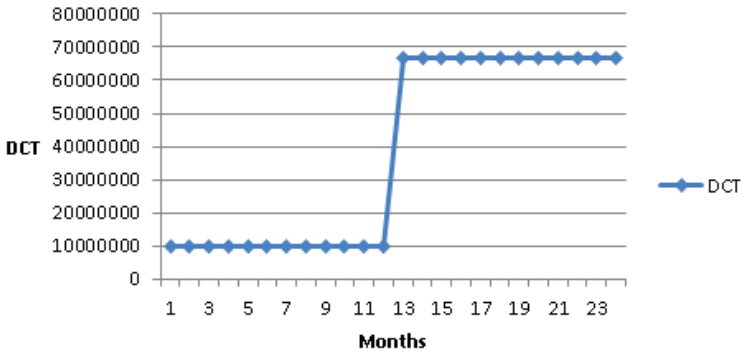

المصدر: أعد من قبل الباحثان اعتمادا على البيانات المجمعة حول معاملات DCT

المعوقات التي تواجه التوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الاقتصاد الليبي

أولا: معوقاتٍ ثقافية وتتمثل في جهل العملاء بالطريقة الصحيحة لاستخدام وسائل الدفع الإلكترونية ومنافعها وأهميتها في معالجة أزمة السيولة النقدية القائمة.

ثانيا: معوقات إدارية وتتمثل في التعقيد والروتين الإداري الذي يؤثر سلبا على سرعة الحصول على أجهزة القارئ الخاص بالبطاقات وكذلك على عملية استصدار الشيكات والصكوك الإلكترونية وغيرها من أدوات الدفع الإلكترونية.

ثالثا: معوقات تقنية وتتمثل في بطيء خدمة الإنترنت وانقطاع الكهرباء المتكرر والذي ينتج عنه انقطاع الاتصال والتغطية للأجهزة الالكترونية المستخدمة في اجراء المعاملات الإلكترونية.

رابعا: معوقات اقتصادية وتتمثل في بنية تحتية ضعيفة، ارتفاع تكلفة الخدمة، ووجود فروقات في سعر البيع بالكاش وبالبطاقة وما ينتج عنه من غلاء، الأمر الذي قد يؤدي إلى احجام المستهلك عن الاقبال على هذه الأدوات الجديدة للدفع بشكل كبير.

خامسا: معوقات قانونية وتتمثل في عدم وجود تشريعات وقوانين تنظم التعامل بالبطاقات الإلكترونية وتحمي المستهلك من الغش والتزوير والاستخدام الخاطئ وغير المشروع للبطاقات (كسرقة البيانات والكود السري وطرق محاربتها) .(يوسف محمد اعليجة، 2017).

إضافة الى معوقات أخرى تخلقها المصارف التجارية عن طريق العمد وتتمثل في بعض التصرفات الأحادية الجانب التي يقوم بها الكثير من فروع المصارف التجارية العاملة داخل الاقتصاد كتقاعصها عن الاندماج في أنظمة الدفع الإلكترونية

والربط بها رغم توفير مصرف ليبيا المركزي لها دونما سبب واضح، حيث بلغ عدد الفروع الغير مربوطة حتى شهر مارس من العام الحالي 183 فرع من أصل 485 فرع موجود حتى الآن وهو ما يوضحه الجدول التالي رقم (4):

جدول رقم (4)

قائمة أسماء المصارف الرئيسية المربوطة بالمنظومة الإلكترونية للدفع التابعة للمصرف المركزي حتى شهر مارس 2018

ر.ت	اسم المصرف	عدد الفروع الغير مربوطة	عدد الفروع المربوطة	عدد الفروع الكلية
1	ليبيا المركزي	3	1	4
2	الجمهورية	80	85	165
3	الوحدة	21	54	75
4	التجاري	18	34	52
5	الصحاري	22	26	48
6	شمال أفريقيا	16	29	45
7	الأمان	0	24	0
8	التجارة والتنمية	2	33	35
9	الواحة	0	8	8
10	المتحد	0	11	11
11	التجاري العربي	0	2	2
12	المتوسط	2	3	5
13	السراي	0	4	4
14	الليبي الخارجي	0	1	1
15	الخليج الأول الليبي	0	1	1
16	الوفاء	2	1	3
17	النوران	0	3	3
18	الإجماع	17	3	20
19	التنمية	0	1	1

20	الإسلامي الليبي	0	1	1
21	الزراعي	0	1	1
	الاجمالي	183	326	485

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة الرقابة على النقد والصرف الأجنبي، بيانات غير منشورة.

كذلك وضع بعض تلك المصارف لقيود وسقوف بشأن الحوالات الإلكترونية دون وجود قيود ملزمة لهم من قبل البنك المركزي كما يفعل مصرف الأمان ومصرف التجارة والتنمية.

أيضا عدم تقيد بعض المصارف التجارية بالإرساليات النقدية المخصصة لها وتوزيعها بالكامل وفقا للفروع، حيث تم توزيع جزء منها فقط للمواطنين والباقي لا يوزع، الأمر الذي يؤدي الي تفاقم وتعقيد الأزمة بدلا من حلها. (مصرف ليبيا المركزي، إدارة الرقابة على النقد والصرف الأجنبي، تقارير غير منشورة).

خامسا: قياس أثر إستخدام وسائل الدفع الالكترونية في الاقتصاد الليبي على السيولة النقدية داخل الجهاز المصرفي

إعتمادا على النظرية الاقتصادية و المنطق الاقتصادي في التفكير فإن وسائل الدفع الإلكترونية ترتبط بعلاقة طردية مع حجم عرض النقود الكلي داخل الاقتصاد أو ما يعرف عند الاقتصاديين بمصطلح السيولة النقدية . إن هناك دلائل إحصائية واضحة تؤكد لنا اليوم وجود هذه العلاقة القوية بين وسائل الدفع الالكترونية و السيولة النقدية خاصة في الدول المتقدمة، والتي تكون مقبولة بسبب المستوى العالي للتكنولوجيا والمعرفة التي وصلوا اليها وقدرتهم على امتصاص أي نوع من الاختراعات النافعة وتطبيقها على أرض الواقع بسهولة ويسر. أما فيما يتعلق بوجود هذة العلاقة وتقديرها واقعيا في الاقتصاد الليبي (قياس أثر استخدام وسائل الدفع

الإلكترونية على السيولة النقدية في ليبيا) فقد استند الباحثان على البيانات التالية:

مصادر البيانات:

استخدمت الدراسة بيانات ثانوية غير منشورة تم الحصول عليها من إدارة العمليات المصرفية بمصرف ليبيا المركزي ومن الشركات الكبرى العاملة في مجال الخدمات المالية والتقنية المالية وهي ثلاث شركات (شركة معاملات، شركة مسارات، شركة تداول)، وهي بيانات تفصيلية شهرية تشمل أربعة وعشرين مشاهدة تتعلق بمتغيرات الدراسة، تم أخذها عن الفترة 2016-2017 وهي تخص المتغيرات التالية:

متغير السيولة النقدية الذي يرمز له بالرمز(L)، ومتغير متوسط قيمة المعاملات التي تمت بواسطة البطاقات الإلكترونية شهريا (DCT)، وأخيرا متغيرمتوسط قيمة المعاملات التي تمت عبر شبكة التحويلات الإلكترونية (ACH). وقد تم التعبير عن العلاقة التي تربط السيولة النقدية في الجهاز المصرفي كمتغير تابع ووسائل الدفع الالكترونية كمتغيرات مستقلة في الصيغة الدالية التالية:

$$L=f\,(ACH,\ DCT)$$

وصف البيانات و طريقة التحليل:

استخدمت الدراسة كلاً من الإحصاء الوصفي والاستدلالي في تحليل البيانات. وقد تم التحليل بمساعدة حزمة البيانات الإحصائية R. وكانت النتائج الإحصائية الوصفية التي استخدمت في وصف بيانات الدراسة ممثلة في الجدول التالي:

جدول رقم (5) النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة

	n	mean	median	min	max	sd	se
L	24	3600464583	3238885000	2333700000	5468630000	1006769543	205505972
ACH	24	4451155325	3438496670	2119052059	8921205114	2001172556	408487638
DCT	24	38357797.5	38357797.5	10046166.7	66669428.3	28920552.7	5903383.1

يقدم الجدول أعلاه بعض الإحصاءات الوصفيه لبعض المتغيرات المرتبطة بالجهاز المصرفي في ليبيا خلال الفترة 2016-2017. وتُظهر النتيجة أن قيمة المعاملات البنكية الإلكترونية التي تقاس باستخدام بطاقت الخصم البنكية والمقاصة أو التحويلات الالكترونية كانت في المتوسط على التوالي 38357797.5 و4451155325 مليون دينار. ويدل ذلك على ان متوسط قيمة المعاملات التي تتم بواسطة المقاصة الالكترونية أعلى من قيمة المعاملات التي تتم باستخدام بطاقات الخصم البنكية خلال فترة الدراسة. كما أن متوسط السيولة النقدية كان يساوي 3600464583 مليون دينار. أما الانحراف المعياري لكل من متغير السيولة النقدية، ومتغير متوسط قيمة المعاملات التي تتم عبر شبكة التحويلات الالكترونية، ومتغير متوسط قيمة المعاملات التي تتم بواسطة البطاقات الالكترونية شهريا فقد بلغ 1006769543، و2001172556، و 28920552.7 مليون دينار ليبي على التوالي.

لقد تم أيضا إجراء تحليل الارتباط لتحديد طبيعة العلاقة بين وسائل الدفع الإلكترونية المتمثلة في المقاصة الآلية ACH، وبطاقات الخصم الالكترونية DCT من ناحية ومتغير السيولة النقدية المستخدم في الدراسة من ناحية اخرى. وقياس هذه العلاقه كميا وكانت نتائج الارتباط كالتالي:

	L	*ACH*	*DCT*
L	1		
ACH	0.8141755	1	
DCT	0.8549007	0.5849375	1

بالنظر الى نتيجة معامل الارتباط المبينة أعلاه نلاحظ وجود علاقة طردية وقوية بين حجم السيولة لدى الجهاز المصرفي واستخدام بطاقات الخصم الالكترونية وهذا ما يدل عليه معامل الارتباط بين هذين المتغيرين الذي يساوي 0.85. وهذا يعني أنه مع زيادة التوسع في استخدام بطاقات الخصم الالكترونية ستزيد السيولة

بسبب قلة الطلب على الكاش مما سيخفف من وطأة الازمة على المواطن الليبي. في حين اظهر معامل الارتباط بين سيولة الجهاز المصرف وحجم المعاملات الت تتم عبر شبكة المقاصة الالكترونية خلال الفترة قيد الدراسة وجود علاقة طردية وقوية بينهما حيث كانت قيمة معامل الإرتباط مساوية 0.81.

النموذخ القياسي

من أجل قياس أثر إستخدام وسائل الدفع الالكترونية في الاقتصاد الليبي على السيولة النقدية في الجهاز المصرفي، فقد تم الاستعانة باسلوب تحليل الإنحدار *Regression Analysis* لتقدير النموذج القياسي التالي:

$$L_t = \beta_0 + \beta_1 ACH_t + \beta_2 DCT_t + \mu_i$$

حيث ان :

L_t تشير الى السيولة النقدية في الفترة t التي تعتبر المتغير التابع وقد تم حسابها من خلال جمع العملة في الصندوق مضافا اليها الودائع تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي وكذلك الودائع تحت الطلب لدي المصارف الاخرى.

ACH_t تشير الى متوسط قيمة المعاملات التي تتم عبر شبكة التحويلات الالكترونية

DCT_t تشير الى متوسط قيمة المعاملات التي تتم بواسطة البطاقات الالكترونية

ومن المتوقع ان تكون اشارة المعلمات موجبة لجميع المتغيرات التفسيرية في النموذج (ACH, DCT)، معبرة عن وجود علاقة طردية بين متوسط قيمة المعاملات التي تتم عبر شبكة التحويلات الالكترونية والسيولة النقدية، وكذلك بين متوسط قيمة المعاملات التي تتم بواسطة البطاقات الالكترونية والسيولة النقدية في الجهاز المصرفي. وعند تقدير النموذج القياسي كانت النتائج التي تحصلنا عليها كالتالي:

```
Call:
lm(formula = L ~ ACH + DCT, data = gg)

Residuals:
       Min         1Q     Median         3Q        Max 
-684618826 -203647281   92897733  245485824  517008873 

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)    
(Intercept) 1.763e+09  1.843e+08   9.563 4.21e-09 ***
ACH         2.402e-01  4.672e-02   5.141 4.30e-05 ***
DCT         2.004e+01  3.233e+00   6.198 3.79e-06 ***
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 363700000 on 21 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.8808,	Adjusted R-squared:  0.8695 
F-statistic: 77.62 on 2 and 21 DF,  p-value: 1.993e-10
```

تدل إشارة المعلمات المقدرة التي أمكن الحصول عليها من تقدير دالة السيولة النقدية في ليبيا خلال الفترة 2016- 2017 الى وجود علاقة طردية بين متوسط قيمة المعاملات التي تتم عبر شبكة التحويلات الالكترونية ACH والسيولة النقدية L، وكذلك بين متوسط قيمة المعاملات التي تتم بواسطة البطاقات الالكترونية DCT والسيولة النقدية L في الجهاز المصرفي وبذلك تكون النتائج متفقة مع المنطق الاقتصادي كما كان متوقعا لها. ويمكن تفسير معاملات الانحدار المقدرة كالتالي:

$$\beta_1=0.2402$$

هذا يعني انه في المتوسط إذا زاد استخدام شبكة المقاصة الالكترونية ACH بواقع معاملة وحدة، فإن السيولة النقدية ستزيد بمقدار 0.24 .

$$\beta 2=20.04$$

هذا يعني انه إذا زاد استخدام بطاقات الخصم الالكترونية DCT بواقع معاملة وحدة، فإن السيولة النقدية في المتوسط ستزيد بمقدار 20,04 . وبالنظر إلى مستوى

المعنوية للمتغيرات المستقلة أعلاه، نستنتج أن المعاملات المقدرة لجميع المتغيرات المستقلة معنوية وذات دلالة إحصائية في تفسير التغيرات في السيولة النقدية.

كما يتضح أن 88.08% من التغيرات في السيولة النقدية لدى الجهاز المصرفي في ليبيا راجعة إلى التغيرات التي تطرأ على المتغيرات المستقلة الواردة بالدالة، بينما 11.92% الباقية ترجع إلى متغيرات أخرى لم يشملها النموذج وهذا ما يؤكده معامل التحديد R^2 .

ومن أجل التأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية المحتملة أجرينا الاختبارات التالية:

أولا: مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity، كانت قيمة (VIF) لمتغيراتنا المستقلة ACH وDCT هي 1.520108 و1520108 على التوالي والتي تبين أنها أقل من 10. وهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

ثانيا: مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskadasticity، تشير نتيجة اختبار ncv (اختبار درجة التباين غير الثابت) إلى وجود مشكلة عدم ثبات التباين، لأن قيمة مربع Chi هي أكبر من 0.05، وتساوي 0.0768. وكما هو مبين بالأسفل.

```
Non-constant Variance Score Test
Variance formula: ~ fitted.values
Chisquare = 0.07686425    Df = 1     p = 0.7815927
```

شكل توضيحي يبين صورة عدم ثبات تباين حد الخطأ (المتغير العشوائي) بيانيا وكما في (b)

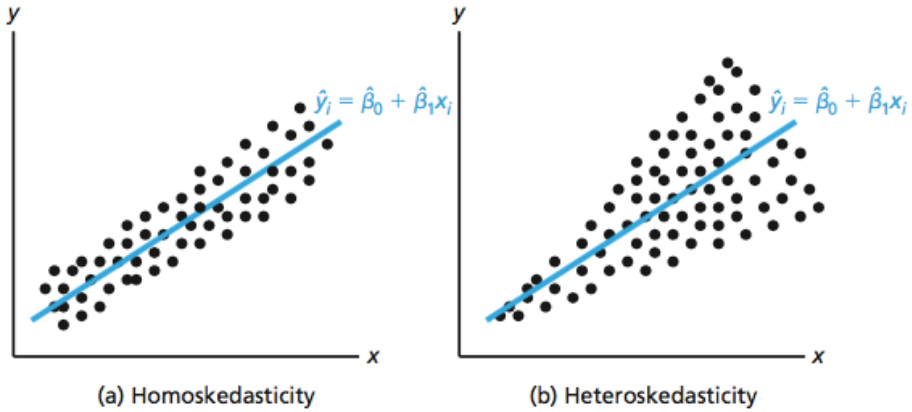

ومن أجل تصحيح تلك المشكلة، تم استخدام اختبار Breusch-Pagan test وكانت النتائج على النحو التالي:

```
Breusch-Pagan test

data:  rr
BP = 0.31281, df = 2, p-value = 0.8552
```

ولما كانت قيمة p-value > 0.05 فهذا يعني عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين (عدم تجانس تباين حد الخطا)

ثالثا: مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation، حيث تفترض فرضية العدم H0 وجود مشكلة الإرتباط الذاتي، عليه يتم رفض هذه الفرضية في حالة كون قيمة P-value هي أكبر من 0.05. ولقد أظهر اختبار Breush-God-frey test عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وكما هو مبين في النتائج التالية:

```
        Breusch-Godfrey test for serial correlation of order up to 4

data:  rr
LM test = 2.8917, df = 4, p-value = 0.5761
```

رابعا: إختبار مدى جودة أو صحة توصيف النموذج (model fit or general spacification test). والذي تفترض فيه فرضية العدم أن النموذج غير صحيح من الناحية التوصيفية إذا كانت قيمة P-value أكبر من 0.10.

لقد أظهر اختبار RESET Test وكما هو مبين بالأسفل أن النموذج جيد وليس به مشاكل تتعلق بتوصيف النموذج أونوع العلاقة المختارة (خطية أم غير خطية) وذلك لأن قيمة P-value هي أقل من 0.10

```
        RESET test

data:  rr
RESET = 3.2581, df1 = 2, df2 = 19, p-value = 0.06073
```

خامسا: إختبار جذر الوحدة Augmented Dickey Fuller test for Unit root المتعلق بسكون واستقرار السلسلة الزمنية (Stationary). حيث يقوم هذا الاختبار بشكل عام على الفرضين التاليين:

- الفرض الصفري (فرضية العدم null hypothesis) وهو يعنى تحديدا وجود جذر الوحدة في قيم السلسلة الزمنية إذاكانت قيمة τ المحسوبة > أكبر من قيمة τ الحرجة (Value Critical)، وفى هذه الحالة نقبل فرض العدم حيث تكون السلسلة الزمنية غير ساكنة ولا تصلح لاستخدامها في التقدير.
- الفرض البديل وهو يعنى عدم وجود جذر الوحدة في قيم السلسلة الزمنية إذا كانت قيمة τ المحسوبة > أقل من قيمة τ الحرجة، وفى هذه الحالة نقبل

الفرض البديل حيث تكون السلسلة الزمنية ساكنة ومستقرة وتصلح لاستخدامها في التقدير.

وبمباشرة اختبار Augmented Dickey Fuller test وذلك من أجل التأكد من استقرار وسكون السلسلة الزمنية المستخدمة (Stationary) كانت نتائج الاختبار مبينة كما يلي:

```
###############################################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root / Cointegration Test #
###############################################################

The value of the test statistic is: 0.8705 6.1505
```

```
Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.75 -3.00 -2.63
phi1  7.88  5.18  4.12
```

بالنظر الى النتائج السابقة الخاصة باختبار جذر الوحدة وبالأخص قيمتي t الإحصائية المحسوبة وهي (0.8705) وكذلك f الإحصائية وهي (6.1505) فإننا نقبل الفرض العدم والذي يبين لنا أن السلسلة الزمنية المستخدمة غير ساكنة وغير مستقرة.

سادسا: إختبار فيلبس بيرون (Phillips-Perron test) لتقدير معامل الاختلاف في الأمد الطويل والذي يخص اختبار Dickey Fuller من أجل الحكم على مدى سكون واستقرار السلسلة الزمنية المستخدمة من عدمه. وبعد أن تم مباشرة اختبار فيلبس بيرون (Phillips-Perron test for unit root) تبين عدم سكون واستقرار السلسلة الزمنية و كما هو موضح في الأسفل، حيث كانت قيمة t الإحصائية المحسوبة أكبر من قيمة t الحرجة والتي تم إعطائها الرمز z في الاختبار.

أى أن : 1.47 > -0.2958

```
#################################################
# Phillips-Perron Unit Root / Cointegration Test #
#################################################

The value of the test statistic is: 1.47
          aux. Z statistics
Z-tau-mu           -0.2958

Critical values for Z statistics:
                     1pct      5pct     10pct
critical values -3.749619 -2.996947 -2.638091
```

لذلك تم أخذ التخلف الزمني للبيانات first difference لمعالجة عدم سكون السلسلة الزمنية ومن ثم إعادة الاختبار مرة ثانية، وقد أظهرت النتائج أن السلسلة الزمنية المستخدمة ساكنة ومستقرة عند مستوى معنوية 0.1، حيث أن t الإحصائية المحسوبة والتي تساوي -5.0464 كانت أقل من 3.4368، أي أقل من قيمة t الحرجة والتي تم إعطاءها الرمز z في هذا الاختبار.

وكما هو موضح بالأسفل:

```
#################################################
# Phillips-Perron Unit Root / Cointegration Test #
#################################################

The value of the test statistic is: -5.0464
          aux. Z statistics
Z-tau-mu            3.4368

Critical values for Z statistics:
                     1pct      5pct     10pct
critical values -3.766616 -3.003827 -2.64172
```

7-5 النتائج والتوصيات

بالنظر الى واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الاقتصاد الليبي وبيان أثرها على أزمة السيولة النقدية القائمة، كذلك تتبع أداء المصارف الليبية فيما يتعلق بإدارة السيولة النقدية خلال فترة البحث بالكامل توصل الباحثان الى النتائج التالية:

1. ان الازمة النقدية التي يعاني منها الجهاز المصرفي في ليبيا هي في الحقيقة ازمة إدارة سيولة وليست ازمة نقص سيولة. حيث وقفت المصارف الليبية عاجزة عن تلبية طلبات السحب اليومي لعملائها. الأمر الذي يدل علي الضعف الشديد في السياسات النقدية المتبعة لمعالجة الازمة والتي جاء كنتيجة طبيعية لأمرين، الأول تخلف القطاع المصرفي وقصوره رغم بعض الجهود المتواضعة التي بذلت لتحسينه من قبل المصرف المركزي، والثاني قرار وقف التعامل بالفائدة الربوية في البنوك بعد ثورة السابع عشر من فبراير، حيث تقلصت أرباح تلك المصارف بشكل حاد نتيجة إعتمادها الكلي على عملية الإقراض، وغياب الأدوات المصرفية البديلة التي كان من الممكن أن تعوض خسارة تلك المصارف، فلجأت معظم المصارف الى استخدام ما لديها من مدخرات تخص الأفراد في عملية تغطية نفقاتها، الأمر الذي تسبب في نقص السيولة النقدية المتمثلة في الكاش وبالتالي عكس عدم فعالية وكفاءة تلك المصارف في إدارة الازمة خلال فترة البحث.

2. أدى فقد الثقة بين الجهاز المصرفي والمواطن الى إحجامه عن وضع ما لديه من سيولة نقدية في المصارف مما عزز وفاقم من حدة أزمة السيولة وتراجع فعالية المصرف المركزي في التأثير على المعروض النقدي والذي كان جله بحوزة القطاع العائلي وقطاع الأعمال.

3. هيمنة وسائل الدفع التقليدية في المعاملات المالية والتجارية وارتفاع درجة تفضيلها مقارنة مع وسائل الدفع الإلكترونية المطبقة حيث بلغت نسبة مساهمة وسائل الدفع الإلكترونية الى اجمالي وسائل الدفع حوالي 1.8%

4. يؤدي التوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية بصفة عامة الي تحسين وضع السيولة النقدية في المصارف الليبيه، والتخفيف من حده الازمه.

5. يوضح البحث وجود علاقة طردية وقويه بين استخدام بطاقات الخصم الإلكترونية السيولة النقدية، فكلما توسعنا في استخدام هذه الاداه كلما زادت السيولة النقديه.

6. يدل البحث على وجود علاقة طردية وقويه بين استخدام منظومة التحويلات الالكترونية وبين السيولة النقدية، فكلما توسعنا في استخدام هذه الاداه كلما زادت السيولة النقديه.

7. عدم وجود آلية لإحكام السيطرة على سرية بيانات العميل وضمان عدم إفشاء أي معلومات مالية تتعلق به أو بحجم الأموال الموجودة لديه، الأمر الذي تسبب في تفاقم الأزمة.

8. نتج عن بعض الممارسات الخاطئة التي قامت بها بعض المصارف التجارية العاملة في ليبيا نتائج سلبية زادت من حدة الأزمة كعدم تقيد بعض هذه المصارف بالإرساليات النقدية وتوزيعها بالكامل وفقا للفروع حيث يتم توزيع جزء منها فقط. إضافة إلى وضع سقوف وقيود بشأن الحوالات الإلكترونية دون أن يكون هناك قوانين خاصة بهذا الشأن من قبل المصرف المركزي.

9. عدم فاعلية السياسات والإجراءات المصرفية التي اتبعها المصرف المركزي والمتمثلة في توزيع النقد الأجنبي على الأسر الليبية وفق سعر الصرف الرسمي والتي

بلغت حوالي ثلاثة مليارات دينار في معالجة أزمة السيولة النقدية التي يعاني منها الجهاز المصرفي بالرغم من كونها خففت من الطلب المتزايد على العملة المحلية من قبل المواطن.

من أجل تحسين وضع السيولة في الاقتصاد الليبي يوصي الباحثان باتباع التدابير والإجراءات التالية:

أولا: تدابير وإجراءات على المدى القريب

1. البدء الفوري في إعداد برنامج توعوي يستهدف الجمهور (المستهلك) يهدف الى ترسيخ وتنمية الوعي بالتقنية المصرفية في مجال البطاقات وأدوات الدفع الإلكترونية الأخرى، كذلك زيادة الوعي لديهم بأهمية ومنافع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في رفع المعاناة عنهم، إضافة إلى رفع مستوى المعرفة لديهم فيما يتعلق بالطريقة الصحيحة لاستخدام هذه الأدوات الجديدة للدفع من أجل تفادي الاستخدام غير المشروع لها وعواقبه تأثيراته السلبية على الاقتصاد.
2. خلق حلقة وصل بين الجهاز المصرفي وكبار المستوردين والتجار العاملين في السوق الليبي الغرض منها هو معرفة المشاكل والعقبات التي تواجه هؤلاء التجار فيما يتعلق باستخدامهم لأدوات الدفع الإلكترونية من أجل محاولة حلها.
3. خفض نسبة الاحتياطي القانوني من 20% إلى 5% وذلك للمساعدة في توفير سيولة كافية للمصارف التجارية لمواجهة طلبات السحب من العملاء مع مراعاة المراقبة المستمرة لها للتأكد من أنها تدير ما لديها من سيولة بكفاءة.
4. التوسع في نشر الصرافات الآلية ونقاط البيع وزيادة عددها في السوق إلى أربعة أضعاف كحد أدنى، كذلك تفعيل خدمات الصرافات الألية المتوقفة حاليا.
5. التوسع في عملية اصدار البطاقات الإلكترونية وزيادة عددها لتتلاءم مع عدد

المستخدمين وعدد نقاط البيع والصرافات الآلية المتاحة.

6. تغيير هيكل فئات النقد المحلي لتقليل الطلب على الفئات النقدية الكبيرة التي تستخدم في الاكتناز من قبل الجمهور

7. التوسع في استخدام المقاصة الإلكترونية للصكوك (ECC) وضمان ربط كافة الفروع البنكية بها.

8. معالجة ضعف الأداء المصرفي الهزيل للمصارف والذي يؤدي الى فقدان الثقة والاحجام عن التعامل معه من قبل الجمهور.

9. تفعيل أدوات تنمية الادخار من خلال سوق الأوراق المالية.

01. فتح التعامل بالفيزا الدولية محليا لكي تسمح لكافة شرائح المجتمع وخاصة التجار من الاستفادة من هذه الأداة الالكترونية للدفع في تسوية المدفوعات الدولية بالعملة الصعبة دون اللجوء الى السوق السوداء.

11. العمل سريعا على حل مشكلة ارتفاع الأسعار والناتجة عن شراء التجار للعملة من السوق السوداء بسعر عالي وتحميل الزيادة في السعر على المستهلك، الأمر الذي يخلق فرق بين سعر البيع نقدا وسعر البيع بالبطاقة، مما يسبب عزوف المستهلكين عن استخدام البطاقات الإلكترونية بكثرة. ويمكن ذلك من خلال استخدام نظام البطاقة التجارية والتي تمكن التاجر من الدفع الإلكتروني من خلال الحصول على عضوية في الشركات حيث يسمح هذا النظام بالدفع الإلكتروني سواء داخل البلد أو خارجه وبأي مبالغ دون اللجوء الى الاعتماد المستندي الذي يتميز بارتفاع تكاليفه أو استخدام نظام الفواتير الإلكترونية الذي يسمح بتسديد قيمة الفاتورة من حساب العميل الجاري إلكترونيا عبر الإنترنت.

21. وضع تدابير وإجراءات معينه لتحفيز واستمالة المدخرين كرفع سعر الفائدة

على الودائع لتصل إلى 10%، تحسين الخدمات المصرفية المقدمة، والتحول الى نظام البنوك الإلكترونية.

ثانيا: تدابير وإجراءات على المدى البعيد.

1. الشروع في برنامج إعادة الهيكلة والإصلاح للمصارف.
2. العمل على توفير المتطلبات والبيئة القانونية لنظم ووسائل الدفع والتسوية الإلكترونية من خلال اصدار قانون خاص بنظم ووسائل الدفع الإلكترونية يهدف إلى وضع الضوابط واللوائح التي تنظيم التعامل بهذه الأدوات الجديدة للدفع ويجرم التعامل الغير مشروع بها ويضع العقاب المناسب للمخالفين.
3. تعزيز الرقابة والإشراف المصرفي بشكل عام.
4. رفع كفاءة العاملين بالجهاز المصرفي من خلال تكثيف التدريب في خدمة العملاء، مجال الحاسوب، نظم المعلومات، الشبكات الإلكترونية، المقاصة الإلكترونية إلخ..
5. تطوير وتحسين نظم الدفع الحالية عن طريق اعتماد سداد الخدمات الحكومية عبر النظام الإلكتروني.
6. العمل على إدخال نظام التسوية الإجمالية الإقليمي والدولي، أي نظام الربط الإقليمي والدولي في مجال نظم الدفع والمدفوعات عبر الحدود.
7. تحديث وتطوير نظام التسوية الإجمالية الفورية (RTGS).
8. ضرورة التركيز على تغيير نمط ملكية المصارف التجارية العاملة داخل الجهاز المصرفي وإشراك مصارف غير ليبية (أجنبيه) بهدف دعم الثقة في هذا الجهاز وزيادة المنافسة وتقديم خدمات أفضل للجمهور.
9. ضرورة الأخذ على يد المصارف التجارية للعمل والاستثمار في المجال التقني

والاستفادة من المنظومات المتوفرة لدى المصرف المركزي قدر الإمكان.

10. ضرورة توفر قاعدة بيانات حول الاقتصاد يعتمد عليها واضعوا السياسة النقدية في تحليل الوضع الاقتصادي للدولة، حيث يرتبط نجاح السياسة النقدية بشكل وثيق بمدى فهم السلطة النقدية ومراقبتها لحالة السوق والتعرف على مواطن الضعف والاختلال سواء كان داخليا أو خارجيا.

المراجع

أولا: المراجع العربية

أ) الكتب :

1. **جويل كرتزمن، ترجمة الدكتور محمد بن سعود بن محمد العصيمي**، « موت النقود»، (منشورات دار الميمان للنشر والتوزيع بالرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 2010).

2. **شافي، نادر عبد العزيز** .» المصارف والنقود الإلكترونية»، (منشورات المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان 2007).

ب) البحوث والدراسات:

1. **أبو دية، إيهاب حسين** . " د ارسة تحليلية للسيولة في البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2010-2014"، (منشورات المركز القومي للبحوث، السعودية).

2. **الشحومي، سليمان سالم**. (2016)، »أزمة السيولة النقدية بالمصارف التجارية الليبية»، مقال منشور على موقع عين ليبيا، .

3. **رابطة العالم الإسلامي، المجمع الفقهي الإسلامي**، (2010) « إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، دراسة تحليلية نقدية «، (بحث مقدم في الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقدة في مكة، 25-2010/12/29 م) .

4. **شامية، عبد الله امحمد**. (2016)، «أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي»، منشورات المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، يونيوا 2016.

5. **شايب، محمد .** (2017)، «الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة

وإكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري»، جامعة سطيف، الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ديسمبر 2017.

6. **شعبور، سماح و المرابطي، مفتاح.** (2016)، »وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر-واقع وتحديات، دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية تبسة»، جامعة العربي التبسي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم تجارية، سنة 2016/2015).

7. **فرحات عقيل، جمعة وابراهيم الشافعي، الشافعي وآخرون.** (2017)، "معوقات استخدام بطاقات الدفع الالكترونية في المصارف التجارية بمنطقة الخمس». (المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، 25-27 ديسمبر 2017).

8. **محمد اعليجة، يوسف.**(2017)، « الحماية الجنائية من مخاطر الاستخدام غير المشروع لبطاقات الإئتمان والوفاء»، ورشة عمل أقيمت برعاية وزارة العدل، إدارة التدريب، الإثنين الموافق 16/1/2017.

9. **معهد الدراسات المصرفية.** (2012)، « نشرة توعوية، اضاءات، السلسلة الخامسة، العدد 5، دولة الكويت»، ديسمبر 2012

خ) التقارير والنشرات :

1. مصرف ليبيا المركزي: « النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة «، (طرابلس، إدارة البحوث والإحصاء) .

2. مصرف ليبيا المركزي : « النشراة الاقتصادية، الربع الأول، 2018 «، (طرابلس، إدارة البحوث والإحصاء) .

ثانيا: المراجع الأجنبية

Abubakar, Ahmadu. Nuhu Shagari, Jibrin. & others. (2015) "the Relationship between Electronic Banking and Liquidity of Deposit Money Banks in Nigeria". International Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom Vol. III, Issue 9, September 2015.

Alinejadi, Behzad. Arbab, Hamidreza & others. (2013). " The Effect Of The New Electronic Payment Instruments In The Liquidity Of Banks". Technical Journal of Engineering and Applied Sciences, 2013 TJEAS.

Aduda, Josiah. Kingoo, Nancy (2012). "The Relationship between Electronic Banking and Financial Performance among Commercial Banks in Kenya". Journal of Finance and Investment Analysis, vol.1, no.3, 2012, 99-118.

Bank Negara Malaysia (2002). Liquidity Framework for Islamic Financial Institutions, Kuala Lumpur.

Basel Committee, Sep 2008.

Ben Fung, Miguel Molico and Gerald Stuber. (2014) "Electronic Money and Payments: Recent Developments and Issues". Bank of Canada, Discussion Paper, April 2014.

Doglas W. Diamond and Raghuram G. Rajan. (2005), "Liquidity Shortages and Banking Crises". The Journal of Finance • VOL.

LX, NO. 2 • April 2005

European Central Bank. (August 1998) "Report on Electronic Money".

Ing. Marko Slovinec. (2006). "Digital Money and Monetary Policy". Narodna Banka Slovenska, BIATEC, Volume XIV, 3/2006.

Kajuju, Njilu Karen. (2016). "The Effect of Electronic Banking on Liquidity of Commercial Banks in Kenia". University of Nairobi.Mombasa Campus, Published as part of the requirement of the MPA program at the University of Nairobi.Mombasa Campus in November 2016.

Libyan organization of policies and strategies. (April, 2016). "The Libyan dinar crisis: causes, impacts and solutions". Published by Libyan organization of policies and strategies.

Pack, Jason. (2017). "Libya's Liquidity Crunch and the Dinar's Demise: Psychological and Macroeconomic Dimensions of the current crisis". Published by US Libya Business Association, Washington-DC, 21 April, 2017.

Reynolds Griffith, Stephen F (2008). "Electronic Money and Monetary Policy". Published by Austin State University. Southwestern Economic Proceedings.

Stephen G, Cecchetti and Kermit L, Schoenholtz. (2015),"Money

,Banking and Financial Markets". Forth edition, McGraw-Hill.

Stephen G. Cecchetti & Piti Disyatat (2010)."Central Bank Tools and Liquidity Shortages". FRBNY Economic Policy Review / August 2010

http://www.ecb.europa.eu/stats/money_credit_banking/electronic_money/html/index.en.html

ملخص الدراسة

تهدفت هذه الورقة البحثية إلى التعرف على واقع استخدام وسائل الدفع الالكترونية وبالأخص البطاقات الإلكترونية في الاقتصاد الليبي، وبيان الآثار التي يمكن أن تحدثها عملية التوسع في استخدام هذه الأدوات الجديدة للدفع في معالجة أزمة السيولة النقدية التي يعاني منها الاقتصاد أو على الأقل التخفيف من حدتها وصولا الى تحقيق الإستقرار النقدي للبلاد.

لقد خلصت هذه الورقة البحثية الى نتيجة مفادها أن هناك علاقة موجبة وقوية وبالأخص بطاقات الخصم الالكترونية ومنظومة التحويلات الالكترونية في الاقتصاد الليبي و بين السيولة النقدية خلال الفترة 2016-2017 . وعليه فإن التوسع في استخدام هذا النوع من وسائل الدفع الالكترونية سيكون له دور إيجابي في الحد من تفاقم ازمة السيولة النقدية خلال الفترة المقبلة، الامر الذي قد يساهم في تحقيق الإستقرار النقدي للبلاد. ومن آجل الوصول الى مستوى آداء جيد وفعال لهذه الأدوات على أرض الواقع يتطلب الامر تطوير الجهاز المصرفي وتهيئة المناخ المناسب لاستيعاب هذا النوع الجديد من ادوات الدفع و يعيد حلقة التدفق النقدي للاقتصاد الى وضعها الطبيعي، وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات الاقتصادية التي أعدت في هذا المجال.

كما شددت هذه الورقة البحثية على ضرورة وضع آلية لإعادة ثقة المواطن بالجهاز المصرفي كخطوة أولى لتنشيط ودعم هذا القطاع المهم ليقوم بدورة في دعم الاقتصاد وخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: وسائل الدفع الإلكترونية، السيولة النقدية، الاستقرار النقدي، عرض النقود

The Reality of Using Electronic Means of Payments in Libyan Economy and its Impact on Liquidity Crisis

ABSTRACT

This paper aims to identify the reality of the use of electronic means of payments, especially e-cards in the Libyan economy, and to illustrate the impact of expanding the use of these new means of payments on the treatment of the liquidity crisis in Libyain economy or at least reducing its negative

effects in order to achieve the country's monetary stability.

The paper concludes that there is a strong positive relationship between the use of both debit cards and automated clearing house in the Libyan economy and the monetary liquidity during the period 2016-2017. Thus, the expansion of the use of these types of electronic means of payments will have a positive role in reducing the aggravation of the liquidity crisis in the coming perid. The results Also show that the role of the electronic means of payment was not effective enough to achieve the monetary stability of the country. Also, reaching an effective performance of these tools of payments in the reality requires, first developing the banking system and second inhancing the banking environment to accommodate these new methods of payments and this new technology to create an atmo-

sphere suitable to retern the cycle of cash flow of the economy to it's normal possition. This is what has been confirmed by several economical studies in this era.

This paper also stressed the necessity of developing a mechanism to rebuild the confidence between citizens and the banking system as a first step to stimulate this important sector to play his crocial role to support the economy and to serve the requirements of economic development.

Key Words: Electronic Means of Payments, Monetary Liquidity, Money Supply, Monetary Estability